أثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي

دراسة تطبيقية

الأستاذ الدكتور :

كمال عبد السلام علي

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور :

محمود محمود السجاعي

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة جامعة المنصورة

وداد سلطان محمد على

معيدة بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد– جامعة الزاوية– ليبيا

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التوسع في الافصاح الاختياري وبين خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار وبذلك تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل حيث أن التوسع في الافصاح الاختياري يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ٠ زيادة فاعليتها لترشيد قرار الاستثمار في السوق المالي الليبي. واوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية الليبي لمفهوم الافصاح الاختياري والتوسع في الافصاح على ان يتم التوسع في الافصاح بضوابط فيرشد قرار الاستثمار دون ان يؤثر سلبيا على الشركة المفصحة، كما اوصت الدراسة باعطاء الشركات اهتمام اكثر بقوائمها المالية وادراج بنود الافصاح الاختياري ضمن هذه التقارير.

مقدمة

تعد الاسواق المالية المحور الاساسي في تنشيط الاستثمار فهي آداة توجيه الموارد المتاحة الى مجالات الاستثمار الامثل بما يحقق التقدم في الاقتصاد القومي، ومما لا شك فيه أن كفاءة الاسواق المالية هي كفاءة معلوماتية تتحقق إذا ما

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the expansion of the Voluntary disclosure of accounting information on the properties to rationalize the decision to invest in the securities of the Libyan market. The study found a positive relationship between the expansion of the Voluntary disclosure and accounting information between the properties to rationalize the investment decision as it leads the expansion of the Voluntary disclosure to improve the quality of accounting information and thereby increase their effectiveness to rationalize the investment in the Libyan financial market decision. The study recommended the adoption of listed companies, securities Libyan market for the concept of the Voluntary disclosure and the expansion of disclosure within the controls without having a negative impact on the company, The study also recommended giving more attention to corporate financial statements incorporate the optional disclosure items within these reports.

توافرت فيها المعلومات ذات الخصائص المطلوبة لجميع المتعاملين في التوقيت المناسب وبالكم المناسب. (مطر، ٢٠١٠، ص ٧٦).

وانطلاقا من أهمية وفاعلية الدورالذي تقوم به المحاسبة باعتبارها نظامًا للمعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار تبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل دورالتوسع في الافصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة لتسهم بصورة أكثر فاعلية نحو تحقيق أهداف وقرارات الاستثمار الرشيدة لاختيار أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة. (عياد، ٢٠١٠، ص١٧).

حيث يهدف الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستثمر المستخدم لتلك المعلومات (لطفي ، ٢٠٠٩، ص٣٣). ولكن تقديم المعلومات في حد ذاتها لا يحقق الهدف من التوصيل المحاسبي بل يلزم الامر توافر المعلومات ذات الخصائص المطلوبة بالكم الملائم والتوقيت المناسب لجميع المستفيدين حيث يتضح أن بعض العوامل والمحددات (كحجم الشركة وطبيعة النشاط) تؤدي الى محدودية مضمون المعلومات التي توفرها القوائم المالية التقليدية والتي يكمن علاجها في التوسع في الافصاح وتبني الافصاح الاختياري. (يوسف، ٢٠١٣، ص٣١).

الدراسات السابقة

١- دراسة (نشنش، ٢٠١٠) بعنوان : دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستقرار المالي

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة الى أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية في ترشيد قرار الاستثمارحيث تعتبر الركيزة الاساسية في عملية اتخاذ القرار، واوصت الدراسة بضرورة الاعتماد في اعداد القوائم والتقارير المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة والتحقق من مدى الاعتماد عليها من قبل من جهة خارجية مستقلة.

٢- دراسة (الجعدي، ٢٠١٠) بعنوان: دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

في ترشيد القرارات الاقتصادية

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى ان عدم توافر الخصائص النوعية الاساسية (الملاءمة- التمثيل الصادق) يؤدي الى تضليل متخذي القرار المستخدمين لهذه المعلومات والمعتمدين عليها، واوصت بضرورة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لما لها من اهمية كبيرة في مساعدة متخذي القرار.

٣- دراسة (النجار، ٢٠١٠) بعنوان: التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة على النشاط الاستثماري، وتوصلت الدراسة الى ان زيادة إلتزام الشركات بجميع متطلبات الإفصاح تزيد من درجة الإعتماد على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية، واوصت بالعمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك بإحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لزيادة ملائمتها لعملية إتخاذ القرار الإستثماري.

٤- دراسة (Zhou , ٢٠٠٤) بعنوان :

The Impact of Increased Accounting Disclosure on Information Asymmetry : A Case of Implementing New Auditing Standards in Emerging Markets

هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين زيادة الافصاحات المحاسبية وفروق الانخفاض في تباين المعلومات.وخلصت الدراسة الى أن تكلفة عدم تناسق المعلومات كبيرة في الاسواق الناشئة وبالتالي وجود فروقات كبيرة وتباين في المعلومات تقل باعتماد معايير المحاسبة الجديدة.

خلاصة يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة انها في مجملها اكدت على اهمية المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية لترشيد قرار الاستثمار واهتمت جميعها بدراسة العلاقة بين الافصاح وترشيد قرار الاستثمار ولذلك تتمثل **الفجوة البحثية** لهذه الدراسة في ان هذه الدراسات رغم اهميتها الا انها لم يتناول ايا منها دراسة العلاقة بين التوسع في الافصاح الاختياري وأثره على خصائص المعلومات المحاسبية لغرض ترشيد قرار الاستثمار.

مشكلة الدراسة

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة قرارالاستثمار. ولقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم التوسع في الإفصاح وجعله يعتبر كمطلب جوهري في مجال المال والأعمال. ونتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت الحاجة الى عديد من المعلومات والافصاحات الاضافية لا يمكن تحقيقها الا بتطبيق منهج التوسع في الافصاح وتبني الافصاح الاختياري. (صبايحي، بدون سنة نشر،ص٣ -١٦).

حيث يقوم التوسع في الافصاح على اعتبار أن هدف المحاسبة يتضمن توفير المعلومات عن أحداث اقتصادية وبالقدرالذي يجعلها مفيدة لنماذج متعددة من القرارات بدلا من نماذج بعينها، وبالتالي يظهر حيز لمتخذي القرار الاستثماري لتكييف تلك المعلومات أو تشكيلها حسب نماذج قراراتهم الخاصة.(مطر، ٢٠٠٧، ص٨٧). وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور

الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافرمعلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.(زيود واخرون،٢٠٠٧،ص٢٠)

ولقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملاءمة والحداثة وتتوفر فيها خصائص المعلومات ذات الجودة. ولكن زيادة التوسع في الإفصاح أكثر من حدوده أمر غير مرغوب وقد يفقد المعلومات ملاءمتها وموثوقيتها، كما وتفقد المعلومات خاصية الأهمية النسبية وتؤدي إلى زيادة التكلفة، في الوقت الذي من الضروري فيه التركيز على مفهوم اقتصاديات المعلومات بحيث تفوق الفائدة من المعلومة على تكلفتها، (حماد، ٢٠٠٥، ص٩١٦).

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن مشكلة البحث يمكن صياغتها في السؤال التالي :

- ما هو أثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي؟

هدف الدراسة

التعرف على أثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التوسع في الافصاح الاختياري بما ينطوي عليه من إظهار للمعلومات الاضافية التي بحوزة الادارة والتي تكون غيرملزمة بالإفصاح عنها، مما يدعو إلى ضرورة تبني الإفصاح الاختياري وتوسيع دائرة الإفصاح وزيادة كمية المعلومات التي تحتويها القوائم والتقاريرالمالية للشركات المقيدة بالسوق

المالي، إضافة الى الاهتمام الذي تحظى به المعلومات المحاسبية على اعتبارها اساسا لمتخذي قرار الاستثمار وترشيده حيث يعد تحديد الخصائص النوعية بمثابة تحقيق للأهداف الموضوعة من قبل متخذ قرار الاستثمار.

فرضية الدراسة

- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التوسع في الافصاح الاختياري وبين خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي.

مجتمع الدراسة : الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية الليبي .

عينة الدراسة : شركات التأمين المقيدة في سوق الاوراق المالية الليبي .

أدوات جمع البيانات : التقاريرالمالية السنوية المنشورة للشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية الليبي (شركة ليبيا للتأمين، شركة المتحدة للتأمين، شركة الصحارى للتأمين).

خطة الدراسة: تتضمن هذه الدراسة محورين

المحور الاول- الاطار النظري وتضمن كل من :

١- التوسع في الافصاح.
٢- خصائص المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني- الاطار العملي وتضمن الدراسة التطبيقية والتحليل الاحصائي لاختبار صحة فرض الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة التطبيقية.

المحورالاول - الاطارالنظري:

تناول هذا المحور مفهوم ومداخل ومزايا وعيوب وحود التوسع في الافصاح الاختياري بالاضافة الى خصائص المعلومات المحاسبية وفق الاطار المفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS) وعلاقتها بالتوسع في الافصاح الاختياري.

اولا – التوسع في الافصاح

١- تعريف التوسع في الافصاح

عرف التوسع في الإفصاح Expansion of disclosur بأنه الزيادة في عرض المعلومات ذات القيمة داخل القوائم المالية المقدمة للإستخدام العام مع مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. (ابوطالب ، ٢٠٠٥، ص٤١).

وعرف بأنه الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية وثيقة

الصلة بالتقارير المالية السنوية من واقع معايير محاسبية جيدة ومنهج إفصاح كافي بحيث يسمح التوسع في الإفصاح بالوفاء بجميع إحتياجات مستخدمي التقاريرالمالية. (حماد، ٢٠٠٥، ص٧٣٠).

كما عرف التوسع في الافصاح بأنه امتداد لفرض كفاءة السوق وان المعلومات التي يتم التوسع في الإفصاح عنها تنعكس بالضرورة على أسعار الأوراق المالية، وهو يعتمد بشكل أساسي على ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي. (الشيرازي،١٩٩٠، ص٣٦٠ص٣٣٢).

٢- مداخل التوسع في الافصاح

ينطوي التوسع في الإفصاح كمنهج من مناهج الفكرالمحاسبي على مدخلين لتحديد أهداف التقاريرالمالية وبالتالي صياغة معاييرالإفصاح وتطويرها ، وهذان المدخلان هما (الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠، ص٤١٩ و مراد، ١٩٩٧، ص٢٢١).

المدخل الأول : إحتياجات المستخدم User needs

بعد إزدياد أهمية خاصية الملاءمة بإعتبارها إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية ظهرت الحاجة إلى التوسع في الإفصاح بشكل خاص، مما ترتب عليه إزدياد نطاق وكمية المعلومات المعروضة في التقارير المالية بحيث أصبحت تشمل أية معلومات ملائمة يهتم بها المستخدمون ذوي الوعي حتى وإن كانت تقديرية تحتاج في إعدادها ومراجعتها وإستخدامها إلى قدر من الخبرة والمعرفة، ولم تعد تقتصر على المعلومات التي تتصف بدرجة عالية من الثقة والتي تناسب المستخدم ذو الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي ، وهناك جانبين لتحديد مدى ملاءمة المعلومات وفقا لهذا المدخل :

الجانب الأول : وينظر من خلاله إلى المعلومات من حيث ملاءمتها لنماذج القرارات، وبالتالي يترتب عليه تحديد الفئات المستخدمة للتقارير المالية والنماذج التي يعتمدون عليها في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية ، ومن ثم توفير المعلومات الملائمة لهذا الغرض ، وبسبب تعدد نماذج القرارات وتعدد المشاكل التي يمكن مواجهتها توجب ذلك ضرورة التوسع في الإفصاح

حتى يمكن مقابلة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المشتركة لهذه النماذج .

الجانب الثاني : وينظرمن خلاله إلى المعلومات الملائمة من حيث علاقتها بأهداف متخذي القرارات، ونظراً لوجود احتياجات متعارضة إلى حد ما من المعلومات للفئات المختلفة، وهو تعارض غير مرغوب لما قد يؤدي إليه هذا التعارض من مشاكل بالغة التعقيد سواء من حيث مدى الإفصاح أو من حيث مجال الإختيار بين البدائل المحاسبية الواجب إتباعها، حيث أن اختيار بديل معين سوف يحقق مزايا لفئة معينة على حساب مصالح فئة أو فئات أخرى ، ولذلك كان الاتجاه نحومزيدا من التوسع في الإفصاح لتمكين كل فئة من اختيارما يلائمها من معلومات.

المدخل الثاني : مدخل الأحداث Entrance of events

وفقاً لهذا المدخل ينصب الإهتمام على الأحداث الاقتصادية والمالية ذاتها ومحاولة الإفصاح عنها بحيادية بدلا من التركيز على احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومحاولة الوفاء بها ، وطبقا لهذا المدخل يتم اعتبار محتوى التقارير المالية على أنه عبارة عن بيانات خام صالحة للتشغيل في أي إتجاه ، وليست معلومات موجهة لاستخدام ما أو لهدف محدد ، ويقوم المستخدم بدراستها وتحليلها بما يتناسب مع أغراضه.

(البارودي١٩٩٦،ص ٥).

ويعتبرمدخل الأحداث أحد أهم المحاولات التطبيقية في مجال التوسع في الإفصاح، حيث يركزعلى ضرورة الحياد في الإفصاح المحاسبي. (ابوطالب، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٥، ص٤٠ -٤١). حيث اعتبر كتطبيق عملي لمنهج التوسع في الإفصاح وعلى ذلك فأن الاهتمام بتحديد الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المحاسبية يجب أن يتحول نحو تحديد الأحداث الاقتصادية والمالية التي يجب الإفصاح عنها بشكل محايد، اى انه يجب النظر إلى التقارير المحاسبية الخارجية على أنها بيانات خام وليست معلومات موجهة لاستخدام محدد، وطبقا لمدخل الأحداث يجب ألا تحتوى التقارير المحاسبية على معلومات وإنما تقتصر على توفير البيانات ليستخلص منها مستخدمها ما يريد، ويقصد بالحدث اي واقعة او ظاهرة او عملية لها تأثير

اقتصادي أو مالي على الوحدة المحاسبية. (الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠)

مما سبق يتبين وجود تعارض بين المدخلين من حيث اهتمام كل مدخل فمدخل احتياجات المستخدم ينصب فيه الاهتمام بفئة مستخدي المعلومات الواجب التوسع في الافصاح عنها سواء كانت ملائمة لنماذج القرار ام لاهداف متخذيها بحيث يتم توفير المعلومات ذات الاهمية لهذه الفئة مع تجنب الافصاح الزائد المخل، أما مدخل الاحداث فيركز على الاحداث الاقتصادية والمعلومات المتعلقة بها دون التركيز على قيمة هذه المعلومات وأهميتها بالنسبة للمستخدم وفي هذه الحالة قد يكون الافصاح زائد عن الاحتياجات الخاصة بالمستخدمين ولكنه يوفر في ذات الوقت شفافية وحيادية أكبر في الافصاح.

٣- مزايا وعيوب التوسع في الافصاح

مفهوم الافصاح القائم على التوسع في نشر المعلومات مبني على افتراض أن المعلومات التي تقوم الشركات بنشرها للمستخدمين متشابهة لكل الاوراق المالية أما الفروق بينها فتكمن في إمكانية إدراك هؤلاء المستخدمين لها وإمكانية وصولهم إليها.(الشلاحي، ٢٠١٢، ص١٠). يترتب على ذلك وجود مجموعة من المزايا والعيوب للتوسع في الافصاح، ومن أهم المزايا التي يحققها التوسع في الافصاح ما يلي (الحناوي و آخرون، ٢٠٠٤، ص١٣٠-١٣١) :

أ- يؤثر الإفصاح ايجاباً على إتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية المختلفة المتداولة في السوق المالي ، لأن الإفصاح المالي من قبل الشركات ومن قبل إدارة السوق المالي يساعد في تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأوراق المالية .

ب- يساعد الإفصاح المالي المتعاملين في السوق المالي على تحديد معدل العائد المطلوب على الإستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر المرتبطة بها ، وكذلك يساهم في تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر، وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمارات مما يؤثر على زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين ، وزيادة حجم التعامل.

ج- يعمل على الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الاخرى. (جازية، ٢٠٠٥، ص٤١).

د- تخفيض تكاليف تباين المعلومات (كالتكاليف التي يدفعها المستثمرون والمحللون الماليون):

من خلال تخفيض تباين المعلومات لدى المديرين من جهة والمستثمرون والمحللون الماليون من جهة اخرى. ( ). Lampert , et al, 2007, Pp.385 ,

ه- الافصاحات الموسعة أصبحت ضرورة حتمية لتلبية احتياجات الشركات للتمويل الخارجي وتحقيق المزيد من الحوافز. ( ). Elgazzar, et al2008, pp. 95 – 114,

وعلى الرغم من ذلك يجب أن لا يتم التوسع في الافصاح بدون ضوابط مناسبة وذلك لتجنب العيوب التي قد تحدث نتيجة ذلك والمتمثلة في النقاط التالية (جازية، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٥، ص٤١) :

أ- عدم استطاعة مستخدمي المعلومات من استيعاب وتوظيف المعلومات الواردة اليهم بالشكل الصحيح (وهي ما يطلق عليها مفهوم المعلومات الزائدة عن الحد) .

ب- قد يساعد المتنافسين على إلحاق الضرر بحملة الاسهم بشكل غير مرغوب فيه .

يتضح للباحثة مما سبق أن التوسع في الافصاح له عيوب على صعيد مستخدي المعلومات التي يتضمنها تماما كالمزايا التي يحققها لهم، وترتبط هذه المزايا والعيوب بشكل مباشر بقدرة استيعاب المستثمر للمعلومات وكيفية تعامله معها، حيث يتحدد بناء على ذلك إيجابية وسلبية الاتجاه الذي سيأخذه أثر التوسع في الافصاح على المستثمر.

الاتجاه الذي سيأخذه أثر التوسع في الافصاح على المستثمر.

٦/٢/١- حدود التوسع في الإفصاح

إن التوسع في الإفصاح لا يمكن إطلاقه دون اى قيود وعلى ذلك فانه إذا ثبت محاسبيا أن معلومات معينة تعتبرملائمة في مجال اتخاذ القرارات فان القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب دراسة الجوانب التالية (الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠، ص٣٢٢) :

أ ـ تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.

ب ـ تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد القرار.

ج ـ مقارنة منفعة المعلومات التي توصلنا إليها مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

كما أن التوسع في الإفصاح يرتبط بجانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات (الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠، ص٤١٦-٤٢٩):

الجانب الأول : مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي

يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات لعملية اتخاذ القرار.

الجانب الثاني : ويمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من نماذج القرار، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرار متقدمة.

يتضح للباحثة أن مجرد التوسع في الافصاح لا يعني بالضرورة الاستفادة من المعلومات التي يتم نشرها، حيث أن زيادة تشابك المدخلات يؤدي الى زيادة الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرار مما يتطلب زيادة قدرة الادراك والاستيعاب لدى متخذ القرار.

كما يتبين مما سبق أن التوسع في الافصاح من خلال رفع سقف المعلومات المفصح عنها في سوق الاوراق المالية يضمن لكل الاطراف المتعاملة في السوق المالي الحصول على كل المعلومات المتاحة داخله وفي نفس التوقيت بحيث يحقق الحيادية والشفافية المطلوبة في التعامل للجميع، كما وأنه يخفض من عدم تماثل المعلومات ويساهم في إمكانية المقارنة بين العائد والمخاطرة للاوراق المالية المتداولة.

وتخلص الباحثة مما سبق الى أن التوسع في الافصاح أصبح ضرورة تتطلبها طبيعة الممارسة المحاسبية المتعلقة بالافصاح داخل الاسواق المالية وهي تتزايد يوما بعد يوم لتقديم تطورات أكبر لمتخذي القرارات داخل السوق المالي في حق الاطلاع والمعرفة، ويزيد من ثقة المستثمرين في السوق المالي، ويساهم بشكل فعال في تطوير السوق المالي وتفعيل آدائه.

ثانيا – خصائص المعلومات المحاسبية

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون مفيدة جدا للمستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ

قرارتهم الاستثمارية على أساسها.

١- مفهوم المعلومات

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليًا.(الكامل، ٢٠١١، ص٦٥)ولكن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات ومتخذي قرار الاستثمار، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها أي أنها تلتصق بالمعلومة. (حمزة، ٢٠٠٧، ص١٤٧). وتطبيق منهج فائدة المعلومات هو نقطة البداية في المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين والإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية وغيرالمالية مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها.(صبايحي، مرجع سبق ذكره،ص٨-١٨)

٢- خصائص المعلومات المحاسبية

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجال ترشيد القرار، وهناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها مفيدة في اتخاذ القرار وهي بمثابة معايير لجودة المعلومات المحاسبية وهي كما بينها الاطار المفاهيمي لاعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) كالتالي :

اولا- الخصائص النوعية الاساسية

أ- الملاءمة: يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والاغراض التي تعد لاجلها، وتعتبرالمعلومات ملائمة اذا ساعدت متخذ القرار على تقييم محصلة احدى البدائل المتعلقة بالقرار، اي ان المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية لوحدة محاسبية يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا بتقييم محصلة الاستثمار الخارجي فيها او تكوين علاقة معها. (السجاعي، ٢٠١٢، ص٦٣-٦٤)

ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وتكون كذلك اذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية بحيث يمكن استخدامها كمعطيات للتنبؤ بالنتائج

المستقبلية، أو قيمة تأكيدية بحيث تقدم تغذية راجعة لتقييمات سابقة، او كلاهما معا حيث ترتبط القيمتين التنبؤية والتأكيدية وغالبا ما تنطوي المعلومات ذات القيمة التنبؤية على قيمة تأكيدية أيضا.(المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية،٢٠١٤، ص٢٩-٣٠).

ويهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة الكمية وغير الكمية، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية والتغييرات المحاسبية والتضخم في الاسعار والتي يكون الافصاح عنها اختياريا ويمكن توفيرها بالتوسع في الافصاح. (صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص٩).

وتتضمن خاصية الملاءمة خاصية اخرى هي **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة. (مطروالسيوطي، ٢٠٠٨، ص٣٣٥) وتكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الذي يتخذه مستخدمها على أساس هذه المعلومات، وتعتبر الاهمية النسبية جانب من الملاءمة ولكن لا يمكن تحديد حدا كميا موحدا لها أو تحديد ما هومهم مسبقا. (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية،٢٠١٤، ص٢٩-٣٠)

وترتبط الاهمية النسبية بالافصاح العام الامثل فالمعلومة الهامة يتعين الافصاح عنها والمعلومات التي لا يفصح عنها يفترض مسبقا ان تكون غير هامة، كما يرتبط هذان المفهومان بمفهوم الملاءمة فالمعلومات الغير مرتبطة بعلاقة وثيقة باهداف القوائم المالية هي معلومات غير هامة ولا داعي للافصاح عنها، كما يرتبطان بمفهوم أمانة المعلومة وامكانية الاعتماد عليها فالقوائم اممكن الاعتماد عليها يجب ان تفصح عن المعلومات ذات الاهمية النسبية.(السجاعي، ٢٠١٢، ص٧٣) ولكن قد يتعارض توسيع العرض والافصاح عن المعلومات مع هذه الخاصية لان

الاهمية النسبية تضع قيودا على ما يتعين الافصاح عنه.(الجعدي،٢٠١٠،ص٢٧).

ب- التمثيل الصادق: يجب أن تمثل المعلومات وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها لكي تكون مفيدة، ولكي يكون التمثيل صادق بشكل كامل يجب أن يتسم بثلاثة خصائص هي أن يكون كاملا ويشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة التي يتم وصفها بما فيها التوضيحات الخاصة بها والعوامل والظروف التي من الممكن ان تؤثر على جودتها وطبيعتها، وأن يكون حياديا فالوصف الحيادي هو الخالي من التحيز في عرض المعلومات ولا تعني الحيادية معلومات دون تأثير على قرار مستخدمها بل يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق فيه، وأن يكون خالي من الخطأ فيعني أنه لا يوجد أخطاء او اغفالات وتم إنتاج المعلومات دون أي أخطاء ولكنه لا يعني الدقة الكاملة في كل الجوانب. (المعاييرالدولية لاعداد التقاريرالمالية، ٢٠١٤، ص٣٠-٣١).

ويدعم التوسع في الافصاح خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ويزيد من اهميتها ويخفض التحيز في المعلومات المحاسبية لما يتضمنه من زيادة في عرض للمعلومات المالية وغيرالمالية التي تتكامل لتؤدي الى حيادية المعلومات المفصح عنها لمتخذي القرارات.

ثانيا- الخصائص النوعية المعززة (الثانوية)

أ- قابلية المقارنة: تكون المعلومات مفيدة أكثر اذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة لمنشآة اخرى او لنفس المنشآة في فترات اخرى، وهي لا تعني التماثل ولا يمكن تعزيزها بجعل الامور الختلفة تبدو متشابهة او العكس، وقابلية المقارنة خاصية نوعية تساعد متخذ القرار الاستثماري في تحديد وفهم نقاط التشابه والاختلاف بين البنود ومن المحتمل الحصول على درجة من قابلية المقارنة بتحقق الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات، كما أن السماح باستخدام طرق محاسبية بديلة لنفس الظاهرة يقلص من قابلية المقارنة. (المعاييرالدولية لاعداد التقارير المالية،٢٠١٤، ص٣٢)

ويقصد بها استخدام نفس الإجراءات ومفاهيم القياس ونفس طرق الإفصاح بين المنشآت المختلفة بهدف جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات فهي تتضمن امكانية مقارنة اساليب الافصاح من فترة لاخرى بثباتها او الافصاح عن اثارها في حالة التغيير، كما تتضمن الافصاح عن التغييرات في الظروف وطبيعة الاحداث المؤثرة في المركز المالي

للمنشأة من فترة زمنية لاخرى. (السجاعي، ٢٠١٢، ص٦٩ وابو هويدي،٢٠١١، ص٢٣) وهذا يتوافق مع توسيع دائرة الافصاح وقد يتطلب ضرورة تبني الافصاح الاختياري لامكانية تغطية اكبر قدر من المعلومات التي يتطلبها متخذ القرار الاستثماري.

ب- قابلية التحقق: ويقصد بها امانة المعلومات وامكانية الوثوق فيها والاعتماد عليها، بحيث تسمح للمستخدمين باعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما وتعني تصوير المعلومات المفصح عنها تصويرا دقيقا للاحداث المنطوية عليها دون تحريف او تشويه. (السجاعي، ٢٠١٢، ص٦٦). وقد يكون التحقق مباشر من مبلغ او تمثيل معين من خلال المراقبة المباشرة (عد النقد) أو غير مباشر بفحص المعطيات وفق نموذج او اسلوب اخر (التحقق من كميات وتكاليف المخزون ثم استخدام طريقة الوارد اولا صادر اولا) وقد يصعب التحقق من توضيحات ومعلومات مستقبلية الى فترة مستقبلية معينة، ولمساعدة مستخدميها يكون ضروريا الافصاح عن الافتراضات الاساسية وأساليب جمع البيانات والعوامل التي تدعم هذه المعلومات. (المعاييرالدولية لاعداد التقارير المالية،٢٠١٤، ص٣٢-٣٣) وهذا يتطلب التوسع في الافصاح بشكل كبير ما يدعم هذه الخاصية للمعلومات المفصح عنها ويساعد على تحققها.

ج- التقديم في الوقت المناسب: يقصد به توفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب حتى تؤثر في قراراتهم وكلما كانت قديمة كلما قلت فائدتها. (المعاييرالدولية لاعداد التقارير المالية،٢٠١٤، ص٣٣) وللتوقيت الملائم جانبان هما دورية القوائم المالية بمعنى طول او قصر الفترة التي تعد عنها القوائم المالية حيث يمكن تعديلها بتقديم تقارير دورية في وقت يلغي طول او قصر هذه الفترة مع ضمان عدم التأثير السلبي على محتوى المعلومات الواردة فيها، والمدة المنقضية بين انتهاء الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وتاريخ اصدارها فكلما زادت الفترة قلت منفعة المعلومات المفصح عنها بهذه القوائم. (السجاعي، ٢٠١٢، ص٧٠-٧١). ويتطلب التوسع في الافصاح توفر هذه الخاصية في المعلومات المفصح عنها حتى يكون ذو تأثير ايجابي على قرار المستثمر.

د- القابلية الفهم: يقصد بها تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز لجعلها مفهومة، واسبعاد المعلومات حول الظواهر المعقدة من التقارير المالية يجعلها أسهل للفهم ولكنها ستكون غير كاملة

ومضللة لمستخدميها. (المعاييرالدولية لاعداد التقاريرالمالية،٢٠١٤،ص٣٣).

وتوسيع دائرة الافصاح قد يؤدي الى بعض التعقيد لدى بعض المستخدمين ومتخذي قرار الاستثمار الذين لا يتمتعون بقدر كاف من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية حيث قد يستدعي الافصاح عن المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات.(الكامل،٢٠١١، ص٧٠).

وبصفة عامة يحقق التوسع في الإفصاح المحاسبي الاختياري الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين ومتخذي قرارات الاستثمار والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وقد تلتزم بشكل اختياري باعطاء معلومات اضافية صادقة وكافية لكل المتعاملين ليتحقق عنصر الجودة في المعلومات المفصحة عنها، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أوعدم الوضوح مما يؤثرعلى جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، والتوسع في الافصاح من شأنه ان يقلص من هذه الممارسات.(صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص١٤).

المحورالثاني - الاطارالعملي:

تناول هذا المحور الدراسة التطبيقية واختبار فرض الدراسة والتحليل الاحصائي بالاضافة الى النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة التطبيقية وقد تم تجميع البيانات من القوائم المالية للشركات والتقارير الصادرة عن سوق الاوراق المالية الليبي خلال سنوات الدراسة.

والجداول التالية بيان بالبنود لمعرفة مدى التوسع في الافصاح اختياريا عن المعلومات تمهيدا للتعرف على أثره على خصائص المعلومات المحاسبية ومدى منفعته لترشيد قرار الاستثمار من خلال ربطه بأسعار الأسهم التي ينصب عليها اتخاذ قرار الاستثمار، وفيما يلي بيانات الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية الليبي متمثلة في شركة ليبيا للتأمين وشركة المتحدة للتأمين وشركة الصحاري للتأمين والجداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) تبين ذلك.

جدول رقم (١) لشركة ليبيا للتأمين

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
سياسية توزيع الأرباح ذكرنسبة الربح الموزع للعام الحالي	٤١١٢٦٥٠	١٠٥٠٦٥	٩١٩٨٩٥	٩٥١٠٦٥	١٠٤٥١٨
العوائد السوقية للسهم	-	-	-	-	-
معدلات السيولة	٣٣١٣٣٣	٣٦٧٧٣٢	٢٠١٩٤٥	٢٠٣٥٦٩	٢٩٠٠٧٦
المدينين	٢٩٣٤٨٩	٧٦٨٤٣٣	٦٥٠٦٥٤	٩٠٢٤٥٢	٥٦٣٨٥١
أسعار الصرف الرئيسة المستخدمة في ترجمة الحسابات بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية	-	٣٣٦٢٦٧	-	-	-
تفسيرات عن التغيرفي الربح المجمل	-	-	-	-	-
معلومات مالية تاريخية - ست سنوات	-	-	-	-	-
عدد المساهمين الكلي	-	-	-	-	-
معلومات عن المساهمين وحصصهم	-	-	-	-	-
عائد السهم من التدفقات النقدية التشغيلية	٠,٣٨	١,٥٥	١,٩٨	١,٠٥	١
عائد السهم من التدفقات النقدية الاستثمارية	٠,٠٠٨	٠,٠٠٤	٠,٠٠٨	٠,٠٨	٠,٠٤
عائد السهم من التدفقات النقدية التمويلية	-	-	-	-	-
عائد السهم من صافي التدفقات النقدية	١,٩	١,٠٣	٦,٢	٥,٩	٥
القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة	٧	٥	٧,٥	٨	١٠
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات وصفية كتابية	-	-	-	-	-
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات رقمية جدولية	-	-	-	-	-
صافي الربح إلى إيراد المبيعات	٣٥	٢٥	٣٥	٨	١٠
صافي الربح إلى حقوق الملكية	٥,٢	١,٥	٩,٥	٩,٨	٢,٢
الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع	٨,٢٢	١٥	١٣	١٣,٥	١٣,٦
قيمة مضاعف سعرالسهم	-	٠,١	٠,٠٦	-	-
نصيب السهم من الأرباح والتوزيعات	-	-	-	-	-
قيمة الربحية الرأسمالية للسهم	-	-	-	-	-
معدل العائد على الأصول	٠,٠١٣	٠,٠٥٣	٠,٠٢٨	٠,٠٢٧	٠,٠٥٩
العائد على حقوق الملكية	٠,٠٥٢	٠,١٥	٠,٠٩٥	٠,٠٩٨	٠,٢٢
هامش الربح	٠,٣٥	٠,٢٥	٠,٣٥	٠,٠٠٨	٠,١٠
نسبة السيولة	١	٢,٠٤	٢,٣٥	١	١

الجدول رقم (٢) للشركة المتحدة للتأمين

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
سياسية توزيع الأرباح ذكرنسبة الربح الموزع للعام الحالي	٣٤٩٢٥٠	٦٩٩٧٧٩	٥١١٤٥٣	٥٧٣٩٧٨	٦٠٠٨١٣
العوائد السوقية للسهم	-	-	-	-	-
معدلات السيولة	٣١٦٥٠٦	٦٣٧٤٩٠	٨٣٦٨٣١	٨٢٨٥٧٣	١٠٦٣٤٤
المديونية	١٦٦٤٩٦	٢٢٩٢٢٩	٣٥٩٦٣٥	٣٢٥٣٣٩	٤٦٧٩٩٢

أسعارالصرف الرئيسة المستخدمة في ترجمة الحسابات بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية	-	-	-	-	-
تفسيرات عن التغيرفي الربح المجمل	-	-	-	-	-
معلومات مالية تاريخية - ست سنوات	-	-	-	-	-
عدد المساهمين الكلي	-	-	-	-	-
معلومات عن المساهمين وحصصهم	-	-	-	-	-
عائد السهم من التدفقات النقدية التشغيلية	٠,٦٦	٠,٥٨	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٤٤
عائدالسهم من التدفقات النقدية الاستثمارية	٠,٠٠٣	٠,٠٢٧	٠,٠٠٦	٠,٠١٢	٠,٠٠٥
عائدالسهم من التدفقات النقدية التمويلية	-	-	-	-	-
عائد السهم من صافي التدفقات النقدية	١,٩	١	١,٢	١,٣	١,٤
القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة	١٠	١٠	١٠,٦	١١	١٤
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات وصفية كتابية	-	-	-	-	-
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات رقمية جدولية	-	-	-	-	-
صافي الربح إلى إيراد المبيعات	٥٠	٦٥	٧٥	٥٧	٧٦
صافي الربح إلى حقوق الملكية	١٥	٢٧	١٨	١٩	١٩
الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع	٣٤,٩	٦٩,٩	٢٥,٥	٢٨,٦	٣٠
قيمة مضاعف سعرالسهم	٣	٢	٣,٠٣	٣	٤
نصيب السهم من الأرباح والتوزيعات	٤	٤	٤,٣٦	٣	٥
قيمة الربحية الرأسمالية للسهم	-	-	-	-	-
معدل العائد على الأصول	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٦
العائد على حقوق الملكية	٠,١٥	٠,٢٧	٠,١٨	٠,١٩	٠,١٩
هامش الربح	٠,٥٠	٠,٦٥	٠,٧٥	٠,٥٧	٠,٦٧
نسبة السيولة	١,٧٤	١	١	١	١

الجدول رقم (٣) لشركة الصحارى للتأمين

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
سياسية توزيع الأرباح ذكر نسبة الربح الموزع للعام الحالي	-	١٧٠٣١٤	٢١٥١٨٢	٢٠١٧٢٦	-
العوائد السوقية للسهم	-	-	-	-	-
معدلات السيولة	-	٤٤٦٥١٤	٤٢٣٠٠٦	٣٠٥٧٣٩	-
المديونية	-	٣٩٧٩٢١	٣٥٣٦٢٤	٦٤٥٧٦٢	-
تفسيرات عن التغيرفي الربح المجمل	-	-	-	-	-
أسعارالصرف الرئيسة المستخدمة في ترجمة الحسابات بالعملات	-	-	-	-	-

الأجنبية إلى العملة المحلية					
معلومات مالية تاريخية – ست سنوات	-	-	-	-	-
عدد المساهمين الكلي	-	-	-	-	-
معلومات عن المساهمين وحصصهم	-	-	-	-	-
عائد السهم من التدفقات النقدية التشغيلية	-	٠,٩٦	٠,٩١	٠,٦٨	-
عائد السهم من التدفقات النقدية الاستثمارية	-	٠,٠٠٧	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	-
عائد السهم من التدفقات النقدية التمويلية	-	-	-	-	-
عائد السهم من صافي التدفقات النقدية	-	١	١,٩	١,٩	-
القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة	-	١٠	١٦,٥	١٧	-
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات وصفية كتابية	-	-	-	-	-
تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات رقمية جدولية	-	-	-	-	-
صافي الربح إلى إيراد المبيعات	-	٤٠	٤١	٤٣	-
صافي الربح إلى حقوق الملكية	-	٩	١١	١٢	-
الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع	-	١٣	١٤	١٣	-
قيمة مضاعف سعرالسهم	-	٣,٤	٤,٣	٥	-
نصيب السهم من الأرباح والتوزيعات	-	٦	٥	٦	-
قيمة الربحية الرأسمالية للسهم	-	٤	٥	٥	-
معدل العائد على الأصول	-	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦	-
العائد على حقوق الملكية	-	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٢	-
هامش الربح	-	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٤٣	-
نسبة السيولة	-	١	١	١	-

ولمعرفة العلاقة بين التوسع في الإفصاح الاختياري في القوائم المالية عن المعلومات ذات الخصائص النوعية المختلفة وبين اسعار الاسهم التي تعكس دور خصائص هذه المعلومات لترشيد قرار الاستثمار في الاسهم من خلال التأثير في أسعارها في السوق المالي الليبي تم استخدام معامل بيرسون في الجدول رقم (٤)

يتبين ان الجدول رقم (٤) يشيرالى أن قيمة (Sig) المرتبطة بالإفصاح الاختياري عن المعلومات ذات الخصائص النوعية بالقوائم المالية وأسعار

أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي تساوي (٠) أي أنها دالة إحصائياً، ويوجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التوسع في الإفصاح الاختياري وأسعار الأسهم بلغ (٨٦٢.)؛ مما يدل على أن العلاقة بين الإفصاح الاختياري في القوائم والتقارير المالية عن المعلومات ذات الخصائص النوعية وبين أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي هي علاقة ايجابة (طردية).

(H0) وتقبل الفرضية البديلة (H1). تشير نتائج الجدول رقم (٦) الى أن معامل الارتباط بين الإفصاح الاختياري وأسعار

المتغير	SIG	معامل الارتباط بيرسون
التنبؤات الكمية للأرباح وأسعار الاسهم	.760	-
التنبؤات النوعية للأرباح وأسعار الأسهم	-	-
التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية وأسعار الأسهم	.000	.825
التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية وأسعار الأسهم	-	-
التنبؤات الكمية للمبيعات وأسعار الأسهم	.019	-
التنبؤات النوعية للمبيعات وأسعار الأسهم	.029	-
معدلات الربحية وأسعار الأسهم	.009	.650
معدلات السيولة وأسعار الأسهم	.003	.705
معدلات التدفق النقدي وأسعار الأسهم	.056	-
الافصاح الاختياري عن البنود ككل	.000	.862

الجدول رقم (٤) العلاقة بين الافصاح الاختياري وأسعار اسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي

الاختياري وأسعار أسهم الشركات وبالتالي تأثير خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في هذه الاسهم، واعتمادا على قاعدة القرار فيما إذا كانت القيمة المعنوية أقل من (٠,٠٥) ترفض الفرضية العدمية

ولتوضيح العلاقة بين التوسع في الافصاح الاختياري وبين خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي تم اجراء الجدول التالي اعتمادا على العلاقة الايجابية بين الافصاح الاختياري بما يتضمنه من معلومات ذات خصائص نوعية وبين سعر السهم.

جدول رقم (٥) أثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية في شكل بيانات وصفية

خصائص المعلومات المحاسبية	افصاح بدون توسع	توسع في الافصاح
الملاءمة	مرتفع	مرتفع
التمثيل الصادق	مرتفع	مرتفع
الاهمية النسبية	متوسط	مرتفع
الحياد	متوسط	مرتفع
التوقيت المناسب	ضعيف	متوسط
القابلية للمقارنة	متوسط	مرتفع
القابلية للتحقق	متوسط	مرتفع
القابلية للفهم	متوسط	مرتفع

يتضح من الجدول السابق اثر التوسع في الافصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية بشكل كبير وواضح حيث ان زيادة التوسع في الافصاح وتبني الافصاح الاختياري يؤدي الى تحسين ملحوظ في خصائص المعلومات المحاسبية وبالتالي مستوى جودتها مما يزود من فاعليتها في ترشيد قرار الاستثمار بشكل اكثر كفاءة. وبالتالي يمكن القول بانه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل اي انه :

توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التوسع في الافصاح الاختياري وبين خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي.

النتائج

١- أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين

التوسع في الافصاح الاختياري وبين خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي.

٢- أظهرت الدراسة وجود بيانات مالية غير مفصح عنها في القوائم المالية لشركات التأمين؛ مما يؤدي الى قصور في بعض خصائص المعلومات الواردة بها كالتكامل والموثوقية والحيادية وقد يؤثر على سعر سهمها وعلى فعالية ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي.

التوصيات

١- التزام الشركات بإعطاء مزيدٍ من الاهتمام للقوائم المالية وإلزام الشركات بالنشر في الصحف الرسمية في الوقت المحدد لذلك وفي مواقعها الالكترونية وبيان أسعار أوراقها المالية المدرجة والتي ستدرج في السوق لما لها من تاثير كبير على قرار الاستثمار في السوق المالي.

٢- تبني الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي لمفهوم الإفصاح الاختياري والتوسع في الافصاح وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية على ان يتم التوسع في الافصاح ضمن ضوابط فيرشد قرار الاستثمار دون ان يؤثر سلبيا على الشركة المفصحة.

٣- ضرورة إجراء ندوات تعريفية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالي الليبي بهدف تعريفهم بأهمية وفوائد الإفصاح الاختياري وأثره في تعزيز جودة المعلومات المفصح عنها وخصائصها وبالتالي جودة التقاريرالمالية.

المراجع

باللغة العربية

١- كتب

١- ابوطالب، يحي محمد، نظرية المحاسبة والمعاييرالمحاسبية، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢- الحناوي، محمد صالح و آخرون، الاستثمار في الاسهم والسندات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

٣- السجاعي، محمود محمود، نظم المعلومات المحاسبية، بدون ناشر، مصر،٢٠١٣.

٤- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للنشر، الطبعة الاولى، الكويت، ١٩٩٠.

٥- طارق عبدالعال حماد ، التقارير المالية، الدارالجامعية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦- لطفي، أمين السيد احمد، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بك فاءة سوق الاوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٩.

٧- مطر، محمد، نظرية المحاسبة، بدون ناشر،عمان، الاردن، ٢٠١٠.

٨- _____ ، نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.
٩- _____ و موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس- العرض- الإفصاح، ط -٢، داروائل للنشر، عمان، الأردن، ، ٢٠٠٨.

٢- المجلات العلمية والدوريات

١- البارودي، محمد شريف،" دور الافصاح المحاسبي في قرارتدويرمحفظة الاوراق المالية للشركة القابضة في ضوء سياسة توسيع قاعدة الملكية"،القاهرة،المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين،**مؤتمر دورالمحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة**، ١٩٩٦.
٢- الشلاحي، بندرمرزوق ،"تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات الصناعية الاردنية"، **جامعة الشرق الاوسط**، ٢٠١٢.
٣- حمزة، محي الدين، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،.المجلد -٢٣، العدد الأول، ٢٠٠٧..
٤- زيود، لطيف واخرون،"دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، **مجلة جامعة تشرين**، العدد الاول، المجلد-٢٩، ٢٠٠٧.
٥- مراد، ممدوح هاشم،"دراسة اختبارية لاثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الافصاح"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الاول، المجلد ١٩، ١٩٩٧.

٣- الرسائل الجامعية

١- أبوهويدي، نهاد اسحق عبد السلام، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١١.
٢- الجعيدي، نورة علي بن علي، " دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية والانسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جمهورية اليمن، ٢٠١٠.
٣- الكامل، بالعيد محمد، "دور الافصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١١.
٤- جازية، محمد مجدي ،" الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة المصرية واثره على اسعار الاسهم"، رسالة

ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٥.
٥- عياد، أميرعاطف نصحي، "اثرالافصاح المحاسبي العادل على تنشيط سوق الاوراق المالية بهدف دعم ثقة المستثمرين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠
٦- يوسف، زكي محمود عطوة ،" دوافع وآثار الافصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٣ .

٤- مصادر اخرى

١- المعاييرالدولية لاعداد التقاريرالمالية، الجزء-أ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠١٤.

باللغة الانجليزية

1- Paul &[1] - David S. Gelb Zarowin," Corporate Disclosure Policy and the Informativeness of Stock Prices", Review of Accounting Studies, vol 7, 2002, pp33–52.

2- Reshard A. Lampert , et al," ," Accounting Information, Disclosure, and the cost of capital", **Journal Of Accounting Research**, Vol. 45, No.2, 2007, Pp.385 -420 .

3- Samir M. Elgazzar, et al," an examination of the determinasts and contents of Corporate Voluntary Disclosure**," Journal Of Accounting , auditing & Finance**, 2008, pp. 95 – 114 .